الاحوال الاجتماعية والاقتصادية
في قرية بوترابه

بقلم هانــز مليتشك

كتب المقال بالاستناد الى مسح للحياة الريفية اجراه الكاتب فى قرية بو ترابه خلال عام ١٩٦٣ ولذا تغلب عليه الصفة الوصفية •

يستعرض الكاتب اوضاع القرية من نواحي عدة فيشير الى انها تقع على ساحل البحر الابيض المتوسط بين توكره وطلميثة على بعد ٧٥ كم شرق بنغازي فى ارض مساحتها ٢٠٠٠ هكتار تقريبا تميل الى الانبساط ومغطاه بشجيرات برية ويتراوح معدل سقوط الامطار فيها بين ٢٥٠ و ٣٥٠ مم ، ويعتمد اهلها على مياه الآبار •

وقد بلغ عدد سكانها ٤٢٣ نسمة ، فى عام ١٩٦٣ م ٥٢٪ منهم دون سن العشرين وتقدر زيادتهم النسبية بحوالى ٢٪ ، ويعيشون غالبا فى الخيام ولا يرغبون الاقامة فى المنازل الحجرية رغم توفرها خوفا من الزلازل فى اعتقاد الكاتب •

ومن ناحية الاوضاع العائلية اكثر اهالي القرية الذي جاوزوا السابعة عشرة متزوجون ، والكاتب يتكلم بأسهاب عن الزواج وتكاليفه فى القريــة موردا بعض الارقــام •

وفى مجال التكلم عن الاحوال الثقافية يشير الكاتب الى انه توجد مدرســة واحدة للبنين فى القريــة • وبالرغم من أن التعليم الــزامى من سن السادسة الى الثانية عشرة ، فأن ثلثي الاطفال فقط الذين فى سن الدراسة يذهبون الى المدرسة ، والنظام الدراسي ليس له تأثير مباشر على طرق الزراعــة المتبعة نظرا لأن الموظف المختص بأمور الزراعة يقيم فى طلميثة وأعماله تنحصر فى توزيع غرس الاشجــار والبذور دون اسداء النصح او القيام بالتدريب الزراعي •

وبخصوص الاعمال التي يمارسها سكان القرية فأن الرجال منهم يقومون بزراعة الحبوب والخضر ، بينما يقوم الاولاد برعي الماشية ويقوم النساء بالاعمال المنزلية الى جانب بعض الاشغال البدوية كنسج الخيام ومساعدة الرجال وقت الحصاد ، وبعض المزارعين يشتغلون بصناعة تفحيم الحطب الى جانب قيامهم بالزراعة البعلية • ومن بين سكان القرية يوجد ثلاثة اشخاص فقط لا يمارسون الزراعة البته ، وحوالي ١٠٪ من السكان بحكم العاطلين عن العمل • ويشير الكاتب فى هذا الصدد الى ان اكثر الشبان المتعلمين يغادرون القرية ولا امل فى عودتهم وهذا فى رأيه مما يؤسف له ، ويعتقد بأن رحيل الشبان قد ادى الى انخفاض الانتاج الزراعي •

وبعد أنيشير الكاتب الى النظام القبلى السائد فى ليبيا بوجه عام ودوره فى تنظيم العلاقات وحل الخلافات يتطرق الى ملكية الارض ويقول بأن حق الرقابة على الارض أي الملكية المطلقة محصور بالدولة بينما حق التصرف واستثمار الارض عائد للقبائل • والمزارعون فى بوترابه يعتبرون الارض التي يفلحونها على انها ملك لقبيلتهم • وهناك ٦٢ مزرعة فى القرية ، متوسط مساحة كل منها ١٥ هكتار • ومع ان الاراضي غير محددة بالضبط ، فان المزارعين يدركون حدود اراضيهم ولا يتعدونها ، وملكية الارض متصلة بملكية الآبار • وهناك أربع آبارمستعملةفىالقرية ، وحق الشرب للانسان والحيوان مضمون من أي منها • الا ان حق الري محصور بالمالك فقط ، وبما أن القاعدة القبلية تنص على أن النساء لا ترث الارض منعا لانتقال ملكيتها الى القبائل الاخرى فأن هذه القاعدة حدت من تجزئة الملكيات الزراعية فى القرية •

وفى مجال زراعة الارض ، يشير الكاتب الى أن اكثر الاراضي الصالحة للزراعة تزرع بصورة متناوبة فيما عدا جزء صغير يزرع بصورة مستمرة • وتستعمل المحاريث الخشبية فى فلاحة الارض فى الغالب غيرانه بدىء مؤخرا باستعمال (التراكتورات) ولاتزال طرق الحصد والدرس والتذرية بدائية • وغلة الارض

تتوقف الى حد كبير على معدل سقوط الامطار • وبالاضافة الى الزراعة البعلية فأن حوالي ثلث الزارعين يزرعون الخضر معتمدين على الري من الآبار فى الغالب ، ويعدون شئونهم بأنفسهم ويزيدون فى خصوبة الارض باستعمال الاسمدة الطبيعية •

واهالي بو ترابه يستعملون حيوانات الركوب والجر لقضاء حاجاتهم كما أن لديهم قطعانا من الماعز والخراف ، وتربية الماشية لديهم عبارة عن بديل عن زراعة الخضار •

وفى صدد التسليف وتسويق الحاصلات الزراعية يذكر الكاتب أن عددا كبيرا من المزارعين يكفون انفسهم من جهة الغذاء الرئيسي «الخبز» ويخزنون ما يحتاجون اليه من بذار الى العام التالى ، ولا يشعرون بحاجة الى شراء معدات جديدة لقضاء حاجاتهم وهم بذلك لا يشعرون بحاجة الى الاستلاف ، وهذه الوضعية يجب ان تتغير فى رأي الكاتب اذا ما بدىء بمشاريع تنمية جديدة• ويشتري المزارعون الاطعمة الاخرى التي يحتاجونها من تجار القرية ويدفعون ثمنها بعد بيع محاصيلهم • ونشاط بنك التسليف الزراعي محدود فى بو ترابة نظرا لان المصرف يشترط وجود كفيل قبل اعطاء القروض •

ومن اجل تسويق حاصلاتهم من الحبوب يضطر السكان الى نقلها بواسطة الدواب الى طلميثة التي تبعد حوالي ٣٠ كم ومنها الى المرج بواسطة السيارات ويبيعونها هناك الى التجار بأسعار اقل بكثير عن الاسعار التي تشتري بها الدولة الحبوب • ولا يمكن لاهل بو ترابه بيع محصولهم من الحبوب الى الدولة نظرا لانه يحوى نسبة عالية من الشوائب تفوق الحد الاقصى ٢٪ الذي تضعه الدولة • وكثرة الشوائب ناجمة عن طرق التذرية البدائية المتبعة ، اما بخصوص الخضر فأن عدم توفر طريق معبدة مباشرة الى توكره ومن ثم الى بنغازي يعجز المزارعون فى بوترابـه عن المنافسة ، وذلك لان الخضر تنضج تباعا وتقل كميات قليلـة منها يكلف كثيرا • وفى الوقت الحاضر ينقل المحصول الى طلميثة ومن ثم الى المرج حيث يصل فى وقت متأخر من النهار ومن ثم يباع بأسعار أقل من أسعار الصباح

وبخصوص الدخل ورأس المال ، يذكر الكاتب أنه من الصعب تقدير الدخل النوعي نظرا لتعذر معرفة كمية استهلاك المزارعين من محاصيلهم • ويقدر الكاتب

دخل الفرد فى المتوسط فى سنة ١٩٦٣ بحوالى ٢٣ جنيه ، وقد بلغ مجموع الدخل النقدي للقرية فى ذلك العام ٩٨٠٠ جنيه حوالى ٥٠٪ منها ناجم عن الزراعة و ١٨٪ عن صناعة فحم الحطب و ٣٢٪ من الاعمال غير الزراعية الاخرى • ويقدر بأن ٤٦٪ من الدخل النقدي الناجم عن الزراعة مصدره بيع الخضر والفواكه و ٤٣٪ مصدره تربية الماشية و ١١٪ من بيع القمح والشعير • وهو اعلى دخل فردي حصل عليه الاشخاص الذين يمارسون التجارة وصناعة الفحم والحرف الاخرى كعمل رئيسي الى جانب الزراعة •

والجزء الاكبر من الدخل النقدى يصرفه السكان فى شراء الملابس والاطعمة وقلما يصرفون على منازلهم او فى شراء الاثاث لها •

والكاتب ينهي مقاله بالتنويه عن نصيب بوترابه من برنامج التنمية العام فى ليبيا مثل بناء طريق توكره ــ طلميثه ، وحفر آبار جديدة وبناء سوق جديدة ومركز للقرية والقيام بمسح لتحديد ملكية الاراضي وتنظيف الاراضي من الاعشاب وادخال الآلات الزراعية •